الخـاتـمـة

بعد هذه الرحلة الماتعة - التي عشناها مع تلك النماذج النابضة بالأمل- يحين موعد التعقيب الإجمالي الذي يسلط الضوء على أهم نتائج البحث:

حضارية المقاومة:

إن وصف المقاومة بـ(الحضارية) وعدمها يرجع إلى مدى التزام الحركة المقاوِمة بأخلاقيات الحضارة، وهي في الحالة الإسلامية: جملةٌ من القواعد والأحكام الشرعية الضابطة للعمل المقاوِم، وتُستمد هذه القواعد والأحكام - غالبًا - من الأبواب الفقهية التي تُعنَى ببيان الأحكام التي تدخل في نطاق المقاومة في الاصطلاح المعاصر المتقدم بيانه؛ كأحكام الجهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والحسبة، ونحو ذلك من الأحكام المتصلة بقضايا الإصلاح والتغيير.

وعليه؛ فوصف المقاومة بـ(الحضارية) وعدمها يحصل باعتبار: الشكل الذي تكون عليه المقاومة، والوسيلة التي يتخذها المقاوِمون.

فإن وضعت الحركة المقاوِمة لنفسها حدودًا وضوابط أخلاقية تلتزم بها وتعد الإخلال بها انحرافًا عن المسار الصحيح للمقاومة؛ فإنها تكون حينئذ مقاومة حضارية؛ لأنها (مقاومة منتمية للحضارة)؛ إذ التزمت بمرجعيتها الأخلاقية والتشريعية.

وإن لم تهتم الحركة المقاوِمة بمسألة الضوابط سالفة الذكر وأطلقت لنفسها العنان في تجاوز كل الضوابط الأخلاقية والأعراف الإنسانية؛ فإنها – حينئذ – لا تكون حضارية، وتكون جديرة باسم آخر غير اسم «المقاومة».

ضبط قرون الانحدار:

يعد دخول الحملة الفرنسية إلى مصر النتيجة المنطقية لدخول الأمة في حقبة الانحدار، وعلامةَ هذا الدخول في الوقت ذاته؛ فدخول الأمة في هذه الحقبة – التي هي محل البحث في هذا المحور– لم يكن ليُنتبه إليه لولا وقوعُ حدثٍ جلل تنهار على وقعه كلُّ صروح الوهم والتجهيل والعبث التي انحبست الأمة داخلها في حِقبة الحملة الفرنسية والعقود التي سبقتها.

وبناء عليه؛ فيمكن تعريف قرون الانحدار بأنها القرون الثلاثة الأخيرة من عمر الأمة، وهي القرون التي شهدت – في نطاق الداخل – انحلال القيادة وفسادها، وضعف المجتمعات الإسلامية، وتفكك أواصر الوحدة العربية والإسلامية.

وشهدت – في نطاق الخارج – أول تفوق معرفي وعسكري كاسح يتمتع به الغرب، الأمر الذي سهل دخول موجات متتابعة من الاحتلال إلى أراضي العرب والمسلمين، مع حرص الاحتلال على كبح أية نهضة محتملة يمكن أن تقوم في الشرق الإسلامي وتكسبه استقلالًا يحرره من حالة التبعية للمحتل الغربي.

وقد لفت نظري - أثناء الدراسة - أن الأمراض الكبرى التي عانت منها الأمة - في الحقبة محل الدراسة - لا تزال كما هي متمكنة من جسد الأمة إلى يومنا هذا، ومانعة إياها من تحقيق النهضة العظمى والطفرة الكبرى التي تلزم كي تتبوأ أمتنا المكانة اللائقة بها في مقدمة الأمم، وتودِّع بها الأمةُ - إلى غير رجعة - المكانةَ التي تبوأتها في العالم الثالث، وكأن أمتنا لم تعِ حركة التاريخ التي وعتها الأمم الناهضة وأفادت منها في تصحيح مسيرتها، وترشيد حركتها.

المقاومة بين عصور الازدهار وعصور الانحدار (استمرارية المقاومة):

لا ينحصر معنى المقاومة في كونه رد فعل للهجمات المدبرة التي تهدد كيان الأمة في أوقات الضعف، بل هو عنصر ذاتي مستمر الحضور في كيان الأمة على اختلاف العصور..

ففي عصور الازدهار تتخذ المقاومة شكل الوقاية التي تحمي هذا الجسد القوي من تسرب الآفات الفتاكة التي تعصف بمقدرات الأمم القوية، وتحيلها من طور المنعة إلى طور التراجع والانحدار، ويمكن تسمية هذه الحقيقة بـ(المناعة الكامنة).

وفي عصور الانحطاط تتآكل منظومة الوقاية الذاتية؛ لأن الأمراض تكون قد نجحت بالفعل في التسلل إلى الجسد القوي، وحينئذ تحيل هذا الجسد من طور القوة إلى طور الاختلال، فتبرز حركة المقاومة في شكلها الصريح هادفة إلى الحفاظ على الجسد المختل من الموت والانهيار حتى يبقى الأمل في العلاج والتعافي قائمًا.

بواعث المقاومة في قرون الانحدار:

في القرون الثلاثة المنصرمة من عمر الأمة كان للمقاومة طابع خاص يتشكل بشكل التحديات غير المسبوقة التي واجهتها الأمة في هذه القرون، وكان الباعث عليه: فساد القيادة وانتشار المظالم، وهذا باعث داخلي، ثم انضم إليه باعث آخر خارجي من التفوق المعرفي الذي تمتع به الغرب المحتل لأول مرة، فرجحت كفته على كفة الشرق، وقد أتاح هذا التفوق لطلائع الاحتلال الغربي (الحملات الصليبية الأخيرة) أن يترك في الأمة - لأول مرة - بذور التغريب والعلمنة وإن رحل عن البلاد التي احتلها بقواته العسكرية تحت وطأة المقاومة الباسلة.

المقاومة الجماهيرية والثورة:

كان للمقاومة الجماهيرية أهمية كبيرة لا سيما في الأوقات التي شهدت انهيار القيادة الرسمية بفعل اجتياح العدو؛ حيث تحملت الحركة الجماهيرية مسئولية الحفاظ على كيان الأمة - بشقيه: المادي والمعنوي - وأعادت هيكلة القيادة بما يتلاءم مع الظروف الحقيقية للمجتمع، وبما يرتقي لمستوى تطلعات الجماهير، وتمخض الحراك الشعبي عن إنجازات فشلت في تحقيقها القيادات الرسمية.

ويتسع نطاق المقاومة الجماهيرية بالتساوي مع قدر التحديات، وقد ظهر هذا جليًّا إبان اجتياح القوات الفرنسية لمصر؛ حيث اتسع

نطاق المقاومة الشعبية ليعم فئات المجتمع كافة، وشهدت مصر ثورات غير مسبوقة في تاريخها، سواء من حيث التنظيم أو من حيث تنوع الفئات المشاركة فيها، أو من حيث مقدار التضحيات التي بذلت، وعرفت مصر حينها أول ثورة فلاحين عرفها الشرق.

كما برز دور المرأة المصرية المجاهدة في شن عمليات المقاومة - على اختلاف أشكالها - ضد الاحتلال الفرنسي، ورأينا كيف أن أولئك النسوة المصريات المجاهدات هن الطليعة النسوية الحقيقية، على خلاف ما زعمته المدرسة الاستعمارية في تفسير التاريخ.

وكان مما لفت النظر: وجودُ تضامن عربي- إسلامي في مساندة ثورات المصريين ضد الحملة الفرنسية، وكيف أن بعض الثوار العرب وفدوا إلى مصر واستطاعوا أن يشكلوا مجموعات ثورية وفِرَقًا عسكرية أبلت بلاءً حسنًا في صد القوات الفرنسية.

ورأينا أن المقاومة الجماهيرية لم تقتصر على مقاومة الوجود العسكري للمحتل، وإنما امتدت لتشمل مقاومة محاولات التذويب الحضاري، وقد أبلت الحركة الجماهيرية - في هذا الميدان - بلاءً حسنًا نال إعجاب مؤرخي الحملة الفرنسية وغيرهم.

ولا يضير الحراكَ الشعبيَّ وقوعُ بعض التجاوزات؛ فهذا خلل لم تسلم منه حركة مقاومة شعبية في التاريخ.

مقاومة المؤسسات الوسيطة بين التاريخ والواقع:

لم تنحصر حركية المقاومة في الهبات الشعبية والحركات الجماهيرية المقاوِمة، بل كان للمؤسسات الوسيطة دورها الذي لا ينكر، وهنا يبرز اسم الأزهر الشريف؛ حيث كان له إسهام بالغ الأهمية في بعث المقاومة وتوجيهها من خلال مشايخه الجماهيريين أمثال الإمام الدردير.

كما كان يقوم الأزهر بما يشبه الدور النقابي العام، حيث توجد قيادات نقابية تدافع عن مصالح الطبقة التي ارتضتها معبرة عنها ومدافعة عن حقوقها.

ولاحظنا كيف أن القيادة الدينية يتصاعد دورها في حال تعرض البلاد لهجمة استعمارية تؤدي إلى انهيار النظام الاستبدادي وزوال قيادته، الأمر الذي يدفع الأمة إلى الاحتماء بالقيادة الدينية والنظر إليها كبديل للقيادة الرسمية المنهارة.

ورأينا كيف أن فهم قوانين التخلف لم يكن مستعصيًا على شيوخ الأزهر، ولكن لم يسعفهم الدهر.

وأن أهل الأزهر والعامة كانوا يعرفون آليات الإضراب والعصيان المدني باعتبارها من صور المقاومة الفعالة في التصدي لمظالم الحكام، وكانوا يدركون أثرها في الضغط على الحكومة من أجل حملها على الاستجابة لمطالب الجماهير.

ولاحظنا أنهم كانوا ينفذونها بنجاح، ويجبرون الأمراء على الاستجابة لمطالبهم.

لكن فعالية الجماعة الوسيطة (الأزهر الشريف) في تمثيل مصالح العامة لم تكن لتترك دون أن تتعرض لمحاولات التقليص من القادة الذين كانوا يشعرون بالقلق من دور هذه المؤسسة، فتعرضت المؤسسة -خلال القرون الثلاثة الأخيرة- إلى عمليات متتابعة سميت بـ(عمليات تحطيم الأجنحة)، وجرت فيها إجراءات، قُصِدَ منها تقويض نفوذ المؤسسة ونزع الصفة التمثيلية منها، وأعيد توزيع هذه الأدوار والمهام -التي سُحبت من المؤسسة الأزهرية- على مؤسسات النظام الجديد: نظام ما بعد الحملة الفرنسية.

وقد ظهر أثر هذا التراجع في موقف المؤسسة من ثورة يناير والثورة المضادة لها؛ حيث ظهر أثر التأميم في تشكيل انحيازات المؤسسة وخياراتها.

ومما ينبغي أن يُلْتَفت إليه: أن تراجعَ هذه الجماعات الوسيطة - وفي قلبها الأزهر الشريف - ينذر بخطر داهم على منظومة الحقوق والحريات، ويمهد لحصول الاستبداد المدعوم بإمكانات يتضاءل أمامها ما كان يمتلكه فرعون نفسه من فرص لفرض الحكم المطلق والعصف بدولة القانون، على حد تعبير أستاذنا البشري.

مقاومة الكلمة:

لاحظنا كيف أن المقاومة بالكلمة كان لها أهميتها وحضورها القوي في مواجهة التحديات التي واجهتها الأمة، وهنا برز دور الفتوى في البعث الحضاري.

فكان للفتوى دور كبير في مقاومة الأمة الحضارية في قرون الانحدار، وقد ظهر هذا الدور في كل ميادين المقاومة: بداية من الحفاظ على وحدة الأمة وتماسكها إزاء الهجمات الحضارية المعادية، وحتى مقاومة الاستعمار المباشر..

وكان للفتوى دور عظيم في الحفاظ على الهوية الإسلامية لدى الشعوب الإسلامية، خاصة الأقليات والشعوب الإسلامية التي تتعرض لعمليات تستهدف سلب الهوية الإسلامية.

وهذا الدور المهم يظهر به إسهام الفتوى في المقاومة الحضارية لعمليات العلمنة والتغريب التي تستهدف عزل الأمة عن مرجعيتها، وإخراج حملة هذه المرجعية من مساحة التأثير والتغيير.

وتبين لنا خلال البحث: أن الفتوى في تاريخ المسلمين لم تقتصر فائدتها على إخبار الناس بالأحكام الشرعية، أو حل المشكلات الفردية، أو النزاعات الأسرية والاجتماعية محدودة النطاق، وإنما تعدى أثرها الإصلاحي (المقاوِم) إلى المجال العام؛ إذ قامت فيه (فتاوى الأمة) بدور داعم لحركة (الجماعات الوسيطة) في تمكين

(المجتمع الأهلي)، ومقاومة (التغول السلطوي) الهادف للاستئثار بمقدرات الأمة، وهذا النمط يمكن أن نطلق عليه (الفتوى المقاوِمة) أو (المقاوَمة بالفتوى).

فكان للفتوى دور عظيم في حماية المجتمع من مفاسد الظلم والاستبداد، وكم من فتوى - أصدرها (فقيه مقاوِم) - تسببت في إنقاذ البلاد، أو رفع البلاء عن العباد، أو رد الحقوق المسلوبة إلى أصحابها.

وأبرزت فتاوى الإمام الدردير - التي وقعها ضد مظالم المماليك - ما للفتوى من أثر عظيم في تحريك العامة في مقاومة الاستبداد، وظهر في هذه الحوادث مدى قوة التحام العالِم بالجماهير في انتفاضتهم ضد الظلم؛ حيث تماهَى (الفقيهُ المقاوِم) في حركة العامة، وربط مصيره بمصيرهم.

وظهر أيضًا انحياز (الفقيه المقاوِم) إلى الطرف الضعيف في مواجهة الطرف القوي الذي لم يخشَ الله - تعالى - ولم يهتم بالقيمة الأخلاقية، فصار المشهد في حالة (توحش القوة)؛ حيث تحولت القوة إلى مصدر شقاء للجماهير بدل أن تسخر هذه القوة في تحقيق مصالح الناس.

والحاصل أن الفتوى في المسيرة التاريخية للأمة كانت من أهم الأدوات الفاعلة للمقاومة الحضارية.

***